kitabweb-2013.forumaroc.net

المناهل

6

المناهل

تصدرها
وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب

العدد السادس — رجب 1396
السنة الثالثة — يوليو 1976

التضام وقيود التوارد

د. تمام حسان

كشف النحاة العرب عن صلات خاصة تربط بين بعض الابواب النحوية وبعضها الآخر ، واتضح ذلك منهم أحيانا بالتصريح ، كما فى قولهم : « ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة » ، وأحيانا بالتلميح كاضافة الفاعل الى الفعل بقولهم : « زيد فاعل ضرب » ، وكذلك الاضافة التى فى « صاحب الحال » ، « خبر المبتدا » ، «مدخولات الافعال»، « مدخولات الاسماء » ، « جواب الشرط » ، ونحو ذلك ؛ مما يشير الى فهمهم للعلاقة الخاصة بين الفعل والفاعل ، والحال وصاحبه ، وهلم جرا . وكذلك فطن النحاة الى التنافر بين بعض الابواب وبعضها الآخر ، كقولهم : لا يخبر بالزمان عن الجثة ، ولا يوصف الضمير ولا يضاف ، ولا يدخل حرف الجر على الفعل ، ولا تدخل حروف التنفيس على الاسماء ، وهلم جرا .

ولقد حاولت فى كتابى « اللغة العربية ــ معناها ومبناها » ان أكشف عن قيمة هذه الظاهرة « ظاهرة التضام » فى النحو العربى ، فاتضح لى انها واحدة من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوى ،

شانها فى ذلك شان العلامة الاعرابية ، والمطابقة ، والربط بالضمير او بالحرف ، والرتبة ، والأداة ، والنغمة فى الكلام المنطوق . ومن هنا كان منى أن اعطيت هذه الظاهرة لفظها الاصطلاحى الذى دللت به عليهـا : « التضام » ، وقسمتها الى ثلاثة أنواع :

ا ــ التلازم : لقد جعل النحاة لكل فعل فاعلا ، فان لم يظهر هذا الفاعل قدروه ضميرا مستـترا ، وجعلوا للموصول صلـة هى جملـة مشتملة على ضمير يعود على الموصول ، وربطوا بين المضاف والمضاف اليه حتى جعلوهما متلازمين ، وجعلوا حرف الجـر ومجروره مترابطين متلازمين ، وفرضوا أن تدخل ان على اسمها فـلا يتوسط بيـنهما شىء الا ان يكون ظرفا أو مجرورا هو فى معنى الخبـر . وكل حالـة من هذه الاحوال تتمثل فى تلازم طرفين اطلق النحاة عليهما لفظ « المتلازمين » ، وهما اللذين أفضل فى بعض الحـالات أن أطلـق عليهمـا اصطـلاح « الضميمة » ، لأدل على التركيب الحاصل منهما . ولقد ترتب على فهم النحاة للمتلازمين افكار منهجية متعددة فى تناول حقائق النحو . من هذه الافكار فكرة « الحذف » ، اذ لا ينسب الحذف الا الى عنصر من العناصر الاساسية فى « الضميمة » . فاذا ذكر أحد طرفى الجمـلة الاسمية دون الآخر ، فالذى لم يرد ذكره محذوف ، واذا لم نـستبين مفعولى « علـم » بعدها لوجود « أن » وما دخلت عليه ، فليست « أن » ومدخولها اصيلين فى هذا الموضع وانما جاءا ليسدا مسد مفعولى « علم » . واذا لم نجـد نائبا عن الفاعل بعد المبنى للمجهول ، كما فى قوله تعالى : « ونفـخ فى الصور » تصيدنا له مصدرا من مادة الفعل ، وقلنا انه النائب عن الفاعل ، أو بعبارة أخرى ، اعتبرنا هذا المصدر مستحق الذكر ولكنه لم يذكر .

والفكرة الثانية المترتبة على القـول بالتلازم هى فكـرة الفصل ، اذ من صور التلازم ما يكون من حق المتلازمين فيـه فى نطاق الضميمة أن يتجاورا ؛ فان فصل بيـنهما فاصل لم يكن ذلك الامـر مقبولا اذا كان الفاصل اجنبيا عنهما ، اما اذا كان الفاصل غير اجنبى فالامر يقبـل مع تسجيل ملاحظة الفصل باعتبار هذا الفصل رخصة لا قاعدة . فمن المقبول أن نفصل بين « ان » واسمها بخبرها الظرف او الجـار والمجرور ، لأن

الخبر ليس اجنبيا عنهما نحو « ان فى الدار لزيـــدا » ، ولكن ليـــس من المقبول أن نفصل باجنبى بين حرف الجـــر ومجروره ، وهذا هو موقف النحاة من قول الشاعر :

سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العـــراب

والفكرة الثالثة المرتبطة بالتلازم هى استتار الضمير ان لم يظهر فى اسناد الفعل . وقد فرقوا بين الاستتار والحذف بان جعلوا الاستـــتـــار خاصا بضمائر الرفع المتصلة فقط ، وأطلقوا « الحذف » على غياب ما غاب من ضمائر الرفع المنفصلة ، وضمائر النصب والجر بانواعها ، والاسماء الظاهرة ، والافعال ، والادوات . ويلاحظ أن التعبير بالاستتار لا يفيـــد « الانعدام » وانما يفيد الوجود مع « الاختفاء » ، وقد أصاب النحاة فى هذا التفريق لأننا فى جميع حالات الاستـــتار الثمان « يوجـــد » الضمير مختفيا اما وراء المطابقة كما فى « زيد قام » أو « يقوم » و « هند قامت » أو « تقوم » ، واما وراء حرف المضارعة كما فى « أقوم » و « نقـــوم » واما وراء تخصيـــص صورة الفعل باسنـــاد معين كمـــا فى « قـــم » . ولكن دعاة المنهج الوصفى يودون أن يتـــناسوا وجود الضمير هنـــا ، ويتكلمون بدلا منه عن المطابقة ، وحرف المضارعة ، وخصوص الاسناد ، فمذهبهم ظاهرى ان صح هذا التعبير . وكذلك كان ابن مضاء القرطبى .

والفكرة الرابعة المرتبطة بالتلازم فكرة « الرتبة » ، فلا نكاد نجـــد متلازمين فى اللغة العربية الا وبيـــنهما رتبـــة اما محفوظة عند ضرورتها للمعنى او غير محفوظة عندما يمكن الترخيص فيهـــا ، وهذه الرتبة غير المحفوظة نفسها تحفظ عند خوف اللبس . فالرتبـــة محفوظة بين الفعل وفاعله ، والفعل ونائب فاعله ، والموصول وصلته ، والمضاف والمضاف اليه ، والحرف وما دخل عليه الحرف ، والتابع والمتبوع ، والرتبة غير محفوظة بين المبتدأ والخبر بصورة عامة ، وبين الفاعل والمفعول ، وبين الفعل المتعدى والمفعول ، وهلم جرا ، حتى ليبـــدو أن الرتبـــة ملازمة « للتلازم » ، وواحدة من خواصه الاساسية فى النحو .

والفكرة الخامسة المرتبطة بالتلازم هى فكرة ((التقديـــر)) . وعلى الرغم من ان التقدير فى النحو ليس مقصورا على جبـــر مـــا غـــاب من الضميمة ؛ اذ نجـــد تقديـــرا للعلامة الاعرابيـــة ، والموضع الاعرابى ، وارجاع المعتل الى أصل صحيح ، وهلم جـــرا ؛ فان تقديـــر واحـــد من الفاظ الجملة دليل على انه عنصر من ضميمة ، وان احد عنـــاصر هذه الضميمة موجود يتطلب تقدير رصيفه الذى لم يذكر . وتمتد فكرة التقدير على كل ما سبق من الامور ، فهناك تقدير الحذف ، وتقديـــر الفصل ، وتقدير الاستتار ، وتقدير الرتبة . وهكذا يبدو أن قرينة التلازم قرينـــة موافقة ، اذ تسعى الى ضم اللفق للفقـــه حفاظا على المعنى النحوى ، وابانة له ، ورجوعا بالجملة الى الاصول الثابتة التى قررها النحاة .

ب ــ التنافى : واذا كان التلازم قرينة وجودية ، فان التنافى قرينة عدمية . ويرتبط هذا التنافى بفكرة أساسية هى مـــا يمكن أن نطلق عليه ((نمطية التركيب النحوى)) ، وفكرة أخرى هى فكرة ((امتناع المعاقبة)) . فاذا كان عندنا عبارة مثل : ((كتاب زيد)) فان لفظ كتاب فى هذا التركيب الاضافى لا يعاقبه (اى لا يحل محلـــه) فعـــل ولا ضمير ولا اداة شرط ولا تنفيس ولا تحقيق الخ ، اذ يمتنع أن تحل الالفـــاظ المذكـــورة فى هذا الموضع ، واذا تخطينا الصورة الى المعنى فاردنا الاحتفاظ بفكرة الاضافة المحضة ، امتنع على الوصف أيضا أن يعاقب لفـــظ الكتاب ، ومن هنا تصبح الاضافة فى ((قاتل زيد)) ذات معنى مختلف عن المعنى فى ((كتاب زيد)) ، وكذلك تمتنع معاقبة حرف الجر للكتاب . ومعنى هذا ببساطة أن هناك تنافيا بين كل من الفعل والضمير والأداة من جهة وبين المضاف اليه من جهة اخرى . أو بعبارة اخرى : يمتـــنع فى الفعـــل والضمير والاداة ان يكون مضافا ، أو بعبارة ثالثة ، ينبغى فى المضاف ان يكون اسما ويمتنع فيه ما عدا ذلك . وهذه العبارة الاخيرة هى الصيغة المفضلة فى تقريـــر القواعد النحوية . أى ان النحـــاة فضلـــوا ان ينصـــوا على الواجب ، وندر فى كلامهم ان ينصوا على الممتنع ، لأن النص على الممتنع ربما تطلب التطويل فى صياغة القاعدة ، واختصار القواعد مطلوب لذاتـــه . فاذا قالوا ان ((قد)) تدخل على الماضى والمضارع فتلك عبارة اخصر واوقـــع واسهل على الذاكرة من قولهم : يمتنع فى قد أن تدخل على الامر وعلى

الاسماء والضمائر والحروف كما تمتنع فى الجمل الانشائية ، وهلم جرا . واذا قالوا ان « الا » تدخل على المستثنى فذلك أخصر من النص على امتناعها مع ما عداه . ومع ذلك فان فكرة التنافى فى النحو ، وهى الوجه الآخر لفكرة التلازم ، تمثل قرينة من القرائن النحوية اللفظية الدالة على المعنى .

حـ ـ التوارد (*) : وفكرة التوارد هى الضلع الاخير فى مثلث التضام، وهو الضلع المرتبط بالمقام من بينها . وهذا الارتباط بين التوارد والمقام يجعل التوارد نحويا فى بعض صوره فقط ، على حين تنطبق صوره الاخرى على الاسلوب البلاغى ، ومن هنا لم أشأ فى كتابى المذكور أن أعول عليه فى نظام القرائن تعويلا تاما . وسأحاول فيما يلى أن أشرح افتقاد الصلة بين التلازم والتنافى وبين المقام من جهة ، ثم أن أشرح الصلة الوثيقة بين التوارد والمقام من جهة ثانية .

المقصود بالمقام أعم مما فهمه البلاغيون من هذا المصطلح . فهو فى اصطلاحى يوازى ما يسميه علماء اللغة المحدثون context of situation. فهو يشمل كل الظروف المحيطة بالنص ماديا ومعنويا . فمن عناصره المتكلم ، والسامع أو السامعون ، والعلاقة بينهما ، والنص المنطوق ، والمناسبة التى تم فيها النطق ، والأثر الذى ترتب على هذا النطق الخ . فاذا سالك انسان عن الوقت احتمل هذا السؤال معانى مختلفة بحسب المقام : فاذا كان هذا الانسان عابر سبيل فالمعنى مجرد استفهام تجيب عليه دون أن يرد على ذهنك معنى آخر ، أما اذا كان هذا الانسان معك فى المطار وسالك عن الوقت فالسؤال يحمل معنى استبطاء قدوم الطائرة ، واذا كان فى زيارتك وسألك عن الوقت فمعنى ذلك اظهار الرغبة فى الانصراف ، ويترتب على ذلك أنك اذا طلبت منه أداء عمل ما فسالك عن الوقت قبل اتمام العمل دل ذلك على عدم رغبته فى هذا العمل ، ولك الحق عندئذ أن تغضب لهذا السؤال . فكل مقام مما تقدم يعطى معنى جديدا ، والسؤال هو هو لم يتغير .

(*) أفدت فى عرض فكرة التوارد من أفكار اصحاب النحو التحويلي وان كانت الفكرة فى اساسها لصاحب هذا المقال .

ويمكن فى ضوء هذا الكلام أن نقول ان القاعدة النحوية التى تتطلب فى الجملة المذكورة أن تبدأ بأداة استفهام وأن تدخل هذه الأداة على اسم هو لفظ ((الساعة)) فى قول السائل ((كم الساعة ؟)) ، هذه القاعدة النحوية غير مرتبطة بالمقام . فدخول أداة الاستفهام على الاسم المستفهم عنه قاعدة صادقة مهما تعدد المقام ، ومن هنا كانت قاعدة نحوية لا بلاغية ، وكان ارتباطها بالنحو دون البلاغة بسبب عدم ارتباطها بالمقام . أما العنصر المرتبط بالمقام من هذا السؤال فليس قاعدة نحوية ، وانما هو قرينة حالية ، يكون الكلام بحسبها مناسبا أو غير مناسب لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون . بهذا نرى الفارق بين الصحة النحوية ، والمناسبة البلاغية ؛ الاولى لا تتوقف على المقام ولكن الثانية تتوقف . وكل ما تقدم ذكره عن التلازم والتنافى ينتمى الى هذا النوع من القواعد التى لا ارتباط لها بالمقام . أما التوارد فله شأن آخر .

ومعنى التوارد أن تصلح ألفاظ متعددة أن تحل فى موقع نحوى ما ، فأنت بالخيار بين أن تستعمل واحدا منها أو الآخر بحسب المقام . فاذا قلنا ((جاء الربيع)) فاننا نستطيع أن نضع فى مكان ((جاء)) أفعالا أخرى مثل ((حل)) ، ((وفد)) ، ((أتى)) بحسب الاختيار ، فهذه الافعال جميعا صالحة لأن ((ترد)) مع لفظ الربيع ، وسنجد أن ((تواردها)) مع هذا اللفظ أمر اختيار يرتبط بتفكير المتكلم فى اللفظ المناسب للمقام . وكذلك نستطيع ان نجعل فى مكان ((الربيع)) أى اسم فى اللغة يصح فى مدلوله أن ينسب اليه الاتيان او الوفادة الخ . .

ومعنى هذا أن الجانب الذى يتعلق بالقاعدة النحوية من هذه الجملة هو جانب تلازم الفعل والفاعل بحيث لو لم يذكر أحدهما لدعت القاعدة الى تقديره ، وهذا أمر لا يتوقف على المقام ، وأما الجانب الخاص بالتوارد فليس يتعلق بالفعل والفاعل فى عمومهما ، وانما يتعلق باللفظين : ((جاء)) و ((الربيع)) بخصوصهما ، واذا كان الامر يتعلق بالالفاظ لا بالابواب فذلك أمر بلاغى لا نحوى . من هنا لم أشأ أن أضع التوارد فى نظام القرائن النحوية اللفظية ، ولكننى لم أشأ كذلك أن أهمله لأنه يحمل فى طيه تطبيقا نحويا فى بعض صوره ، فيقرب ما بين القاعدة

النحوية وبين المقام . وحينئذ يربط النحاة بين هذه القاعدة وما يسمونه « امـــن اللبـــس » .

ومادام التوارد مرتبطا بالمقام فلا بد ان يخضع لطائفة من « قيـــود التوارد » ، سواء أقترب من النحو ام كان بلاغيا صرفا . وسنحاول فيما يلى ان نشرح « قيود التوارد » من هذين الجانبين :

ثمة طائفة من القواعد النحوية التى يعتبر « امن اللبـــس » شرطا من شروطها ، ويغلب فى هذه القواعد أن تكون فرعية ، فتكون من ثـــم خروجا على « الاصول الثابتة » التى قررها النحاة . ويعتبر الخروج على الاصول الثابتة ترخصا فى هذه الاصول لا يبرره الا « امن اللبـــس » فى العبارة بعد الترخص . وبهذا الفهم يعتبر امن اللبس هو أساس قيـــد التوارد . ويتضح ذلك فى الامثلة الآتيـــة :

ا ــ الدليل قيد الحذف : مما قاله النحاة انه « لا حذف الا بدليل » ، فاذا ورد الدليل مع رصيف المحذوف امكن الحـــذف . وفى ذلـــك يقـــول ابن مـــالـــك :

وحذف مـــا يعلـــم جائـــز كمـــا تقـــول زيـــد بعـــد من عندكمـــا
وفى جواب كيف زيد قـــل دنـــف فزيـــد استغنى عنـــه اذ عـــرف

وانما جاز ان نكتفى بقولنا : « زيـــد » عن ايـــراد العبـــارة التامـــة : « زيد عندنا » لأننا عرفنا المحذوف وهو « عندنا » من الدليـــل الذى دل عليه فى السؤال السابق على الجملة والتى اجابـــت عليـــه هذه الجملة : « من عندكما » . فحين ورد لفظ « عند » فى السؤال ، استغنى عنه فى الجواب . وكذلك امكن ان نحذف لفـــظ « زيـــد » من الجملـــة التامة : « زيد دنف » لأن هذا اللفظ نفسه ورد فى السؤال : « كيف زيد » فكان دليلا على المحذوف . وهكذا قدم المقام لنا دليـــلا امكن ان نعتمد عليه فى حذف احد المتواردين . ومعنى ان الدليل قيد انه لولاه ما جاز الحذف ، لأن الحذف بلا دليل يؤدى الى اللبـــس .

ب ــ الافادة قيد الابتداء بالنكرة : من قواعد النحاة مــا عبر عنه ابن مالك بقوله :

ولا يجــوز الابتــدا بالنــكــرة ما لم تفــد كعنــد زيــد نمــرة

وهل فتى فيكــم فما خــل لنــا ورجــل مــن الكــرام عنــدنــا

والمعروف أن المبتدا هو المتكلم عنه . والنكــرة غير معروفة على وجــه التحديد ، والكلام عن موضوع غير معروف نوع من التخبط غير المفيد . ومن ثم جعل النحاة الجملة بعد النكرة صفة لها تعين على تخصيصها ، ولم يجعلوها حالا منها لأن المجهول لا حال له ، أى أنه لا تنسب اليــه حالة معينة . والابتداء بالنكرة فى عمومه مؤد الى اللبس لهــذا السبب . ولكن ثمة انواعا من المقام عدها النحاة فى بــاب المبتــدا والخبر تجعل النكرة مفيدة فى هذا الموضع . فاذا كان القصــد الاساسى فى الكلام هو التعميم فخير ما يناسب المبتدا فى هذه الحالة ان يكون نكرة كقوله تعالى : « وكل فى فلك يسبحون » . وقد توصف النكرة فتخصص ، وقد يتقــدم عليها ظرف او جار ومجرور فتكون كالفاعل لما تعلقا بــه ، وقد تضاف الى نكرة اخرى فيصيبها التخصيص ايضا ، وقد تكون جوابا عن سؤال فتصبح مفيدة فى ضوء هذا السؤال مثــل : « من عنــدك ؟ » فتقــول : « رجل » أى رجل عندى ، وهلم جرا . فقيد التوارد بين لفــظ النكــرة ولفظ الخبر هو الافادة .

د ــ المقام قيد توارد الحرف مع الفعل اللازم : يقسم النحويون الفعل الى متعد ولازم ، ويقولون ان اللازم يتطلب حرفا من حروف الجر يصل به الى مفعوله . وليس كل حرف صالحا لكل فعــل . فمن الافعال ما يتخصص بحروف خاصة ترد معه ومنها ما يصلح لطائفة منها ، ومنها ما يصلح لها جميعا . وانما يكون توارد الفعل والحرف مقيدا بالمقام فى جميع الحالات . فاذا اخذنا الفعل « رغب » مثلا ادركنا فارق المعنى بين اقترانه بالحرف « فى » او « الى » أو « عن » ، مما يــدل على ان كل واحد من هذه الحروف يرد مع الفعل فى مقام بعينه . واذا اخذنا الفعل « جلس » وجدنــاه صالحا للتوارد مع طائفــة كبيرة من الحروف كمــا يبــدو فيمــا يــلى :

جلــس منه مجلــس التلميــذ
جلــس اليه يومــا كامــلا
جلــس على كرسيــه
جلــس فى منــزله
جلــس بمنــزلــه

ولكنه لا يرد مع ((عن)) الا لمعنى زائد على مجرد التعدية ، كالسببية فى قولك : ((جلس عن تعب شديــد)) ، ولا مع ((الــلام)) الا على معنى الظرفية او السببية أيضا نحو ((جلس لساعة او نحوها)) و ((جلــس لتعب الم به)) . حتى الظروف تتخصص مع الافعال فيتــقيد تواردها ، فنحن نقول : ((جلس عند باب البيــت)) أو ((عند الظهــيرة)) ، ولكن لا نقول جلس حول كذا ، ومغزى كل ذلك ان هنــاك قيــودا لتــوارد الافعال اللازمة مع الحروف والظروف ، وان هــذه القيــود ترجــع فى جملتهــا الى المقــام .

ء ــ الافادة قيد اضافــة ((اى)) الي المعرفة : وفى ذلــك يقــول ابــن مــالــك :

ولا تــضــف لمــفــرد معــرف أيــا وان كــررتهــا فــاضــف
أو ننو الاجزا واخصصن بالمعرفة موصولة أيــا وبالعكس الصفــة
وان تكن شرطــا او استفــهاما فمطلقــا كمــل بهــا الــكــلاما

فالافادة تتحقق بالتكرار ؛ لأن التكرار كأنــه يمثــل تعداد الاجزاء . فكأن ((أى)) قد دخلت على مالــه أجزاء ، واذا نويــت الاجزاء تحققت الافادة لأن أى هنا لتعميم الحكم على الاجزاء فتكون على معناها الاصلى ، واذا كانت موصولة فهى مضافة الى كلى يمكن لكل من أفراده أن يوصف بالجملــة التى حــذف صدرهــا بعــد ((أى)) . واذا كانــت للشرط فمدخولها هو جملة الشرط كلها وليس الكلمة التى اضيفت اليها فحسب ، وكذلك الاستفهام . وهكذا تتحقق الافادة فى جميع الاحوال . أما اذا لــم تتحقق الافادة على النحو السابــق ، فان اضافــة ((أى)) الى المعرفة

ممتنعة وواضح أن الافادة معناها الارتباط بالمقـام ، وارتبـاط القاعدة بالمقام دليل على أنها قاعدة فرعية ، وأن الاصل فى ((أى)) أن تضـاف الى النكرة ، وأن لتواردها مع المعرفة قيود :

هـ ــ للاخبار بالزمان عن المحسوس قيود : وهذا هو المعنى الذى عبر عنه ابن مالك بقوله :

ولا يكون اسم زمان خبـرا عن جثة وان يفـد فأخبـرا

ذلك بأن الخبر والحال والنعت جميعا وصف لصاحبها فى المعنى ، وكذلك تكون وصفا من حيث اللفظ فى الاصل . ومعنى وصفيتها من حيث اللفظ أنها بحسب الاصل أحد الاوصاف الخمسة (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيـل) . واذا كان المبتـدأ يتطلب وصفا فى اللفظ والمعنى كما ذكرنا فان ((الزمان)) لا يحقق ما يطلبه المبتدأ الحسى ، ولذلك لم تكن عبارة ((زيد اليوم)) مفيدة افادة ((زيـد عندك)) ، لأن ((عند)) ظرف مكان ، والمكان حسى ينـبىء عن علاقـة حسية ، ومن ثم تكون جملة ((زيد عندك)) فى قوة قولنا ((زيـد مجاور لك)) . أما الزمان فهو وعاء الاحداث وليس كالمكان وعاء للاجسام . ومن ثم رأينا الزمان يخبر عن المصدر كما فى قولنا ((الامتحان غـداً)) ، لأن المصدر اسم الحدث . وهذه النقطة بالذات هى مناط الافادة التى تتحقق أحيانا فيخبر بالزمان عن الجثة ، اذ قد يكون اسم الجثة على تقدير مضاف محذوف ، وهذا المضاف مصدر ، فيكون الاخبار بالزمان فى الحقيقة عن المصدر المقدر . فاذا قلنا : ((الليلة الهلال)) أو ((اليوم خمر وغدا أمر)) فان المعنى ((الليلة طلوع الهلال)) و ((اليوم شرب خمر)) . ولكن هذه الافادة لا تتحقق دائما ، وانما تخضع لقيود التوارد .

و ــ توارد الفاء مع جواب الشرط : ليس كل جواب شرط يصلح للفاء ، وليس كل جواب شرط يستغنى عن الفاء . دعنا أولا ننظـر الى جملة مثل : ((ان يقم زيد يقم عمرو)) . فاذا ألحقنا الفاء بالجواب هنـا كانت الفاء عرضة لمعنى العطف ، وبذلك تصبح الجملـة ناقصة تتطلب

الجواب . وكذلك الامر فى « ان قام زيد قام عمرو » . ثم دعنا بعد ذلك ننظر فى جملة مثل « من جاءنى فله درهم » ، مع تصور حذف الفاء من الجواب . فلو حذفت الفاء هنا لتعرضت جملـــة الجواب لمعنى الحال ، وبذلك تصبح الجملة ناقصة أيضا تتطلب الجواب . من هنا وضع النحاة « قيود توارد » للفاء نظمها بعضهم لبيان الاجوبة التى تقترن بها فقال :

اسميـــة طلبيـــة وبجامـــد وبما ولن وبقدو بالتنـــفـــيس

فايما جملة من هذه الجمل وردت فى جواب الشرط وجب اقترانها بالفاء .

ز ــ « حتى » لا تجر الا آخرا أو متصلا بالآخر : وهذا هو قيـــد تواردها مع مجرورها . فلا نقول « مشيت حتى منتصف الطريق » وانما تقول « حتى نهاية الطريق » . أو تقول « الى منتصف الطريق » ان توقف سيرك عند منتصفه . وفى هذا ربط بين القاعدة والمقام ، كما كانت الحال فى كل مـــا سبـــق .

هذه امثلة قدمتها لقيود التوارد فى اطار القواعد الفرعية فى النحو ، وليس هذا هو المجال الرئيسى لقيود التوارد . فالمجال الواسع لملاحظة سلوك الكلمات بالنسبة للقيود المذكورة هو حقل البلاغة ، و « البيان » من بين فروعها بصفة خاصة . فالمعروف أن الكلمات ذات معان أصلية أعطيت لها بأصل الوضع ، يضاف الى ذلك أن كل لغة تنتشر على حقول مختلفة من المسميات يتناسب كل حقل منهـــا مع طائفـــة من الاحداث ، وربما تنافر مع غيرها من الطوائف ، وهذه هى الناحية التى تمثل الرابطة بين اللغة من جهة وبين الدراسات الرمزية والنفسية والأنثروبولوجية من جهة أخرى . والذى يبدو لى أن فى اللغة من الناحية النحوية حقولا ثلاثة كبرى هى المسميات والاحداث والعلاقات ، وفى كل حقل منها اطارات فرعية يترابط بعضها مع بعض بحيث يترابط اطار من حقل « المسميات » مع اطار آخر من حقـــل « الاحداث » بواسطة « علاقـــات » خاصة . ويمكن التعبير عن الاحداث بواسطة الافعال والصفات أساسا ثم بالمصادر احيانا ، وعن المسميات بالاسماء ومنها المصادر تعبيرا صريحا ، وبالضمائر تعبيرا كنائيا ، واما العلاقات فتعبر عنها الادوات والظروف غير المتصرفة ،

كما يمكن التعبير عنها بالمعانى الصرفية العامة التى تنسب الى الصيغ كالتعدية واللزوم والمطاوعة والصيرورة والتكلف والتجنب وهلم جرا . فاذا نظرنا الى جملة مثل : « جلس زيد على الكرسى » وجدنا « جلس » تنتمى الى حقل الاحداث ، ووجدنا « زيد » و « الكرسى » ينتميان الى حقل المسميات ، ثم وجدنا اللزوم الذى فى « جلس » والاستعلاء الذى فى « على » من قبيل العلاقات . وستبقى هذه العلاقات قائمة عند تغيير الجملة الى صور اخرى مثل : « زيد جلس على الكرسى » ، « على الكرسى زيد جلس » ، « على الكرسى جلس زيد » ، « زيد جالس على الكرسى » ، « الكرسى جلس زيد عليه » ، وهلم جرا . والحدث فى كل ذلك مطية العلاقة أو مسرحها ، ولكن زيدا والكرسى طرفاها ؛ ومعنى ذلك أن العلاقة ثنائية بين زيد والكرسى . وقد تكون العلاقة ثلاثية كما فى « اعطى زيد عمرا هدية » فالمسرح هو الاعطاء والعلاقة هى التعدية والاطراف هى زيد وعمرو والهدية .

هذا النوع السابق من العلاقات يفهم فى نطاق النحو ، وهناك نوع آخر منها يقوم بين الكلمات فى المعجم . فقد يكون بين الكلمتين علاقة الترادف ، أو علاقة التضاد ، أو التناقض ، أو العكس ، أو الكلية والبعضية ، أو مجرد المغايرة الى غير ذلك مما لا يمكن ضبطه فى عجالة كهذا المقال . ومن التشابك بين العلاقات النحوية والمعجمية تنشأ شبكة وثيقة الاحتباك من احتمالات التعبير ومحاذيره ، بعض حلقاتها واضح المعالم ، وبعضها يحتمل الترخص على نحو ما يبدو فيما بعد .

فاما من الناحية الحقيقية فان كل حقل من الاحداث يناسبه حقل آخر من المسميات . « فالقول » ، وهو حدث ، يسند الى حقل المسميات « الناطقة » . ومن هنا يصح « قال زيد » ولا يصح « قالت الصخرة » ولا « قالت المروءة » . و « للركوب » ، وهو حدث ، حقل يناسبه من المسميات أيضا ، فلا يصح « ركبت السماء » ولا « ركبت البئر » . ومن حق « النوم » أن يسند الى من يصح منه النوم ، كما أن من حق كل حدث ان يسند الى من يصح منه أيضا . هذا هو الاسناد على سبيل الحقيقة ، فلو أن التعبير الحقيقى كان الممكن الوحيد فى اللغة لضاقت

فرص التعبير الى حد كبير ، ولضاعت على الابداع الادبى فرصته الثمينة فى الترخص بالمجاز . نعم ، المجاز . فالمجاز هو الذى مكن الشاعر محمود حسن اسماعيل من قوله يخاطب النيـــل :

سمعـــت فى شطك الجميـــل ما قالت الريـــح للنخيـــل

وهو الذى مكن المتنبى أن يقول فى ملك الروم :

ويمشى به العكاز فى الديـــر تائبـــا وقد كان يأبى مشى أشقر أجردا

وهو الذى يبرر للنفس أن تسيل كما يسيل الماء فى قول الشاعر :

تسيل على حد السيوف نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل

هنا يأتى دور علم البيان فى الشرح والتبرير . سيقول علم البـــيان ان فى البيت الاول استعارة تبعية فى الفعل ((قالت)) أو مكنية فى قرينة التبعية وهى ((الريح)) ، وقد بررتها فى الحالتين علاقة المشابهة التى اخترعهـــا الشاعر اما بين هزيم الريح وبين القول فى الحالة الاولـــى ، وامـــا بين الريح نفسها وبين انسان يقول فى الحالة الثانيـــة . وفى كلتـــا الحالتين امتنع اللبس أن يتسرب الى الفهم بسبب قرينة مانعـــة من ارادة المعنى الحقيقى . وهذه القرينة هى نفسها التى شرحناها منذ قليل بقولنا ((من حق القول أن ينسب الى الناطق)) . وسيقول البيان فى عبـــارة ((يمشى به العكاز)) انها مجاز عقلى لاسناد المشى الى غير من يصح منه المشى لعلاقة بين العكاز والماشى ولقرينـــة مانعـــة من ارادة المعنى الحقيقى للجملة . فالمعنى الحقيقى هنا تخريف من التخريف لا يصدر عن عاقـــل . وسيقول فى اسناد ((تسيل)) الى النفوس انه مجاز مرســـل وان الذى سال فى الحقيقة هو الدم الذى يعتبر سببا فى حيـــاة النفوس . فالعلاقة السببـــية والقرينة واضحة فى ضوء ما سبق .

ولكن الخروج من الاستعمال الحقيقى الى الاستعمال المجـــــازى محدود بما جعلناه موضوعا لهذا الكلام ، وهو ما أطلقـــنـــا عليه ((قيود

التوارد)) . فعلى الرغم من أن المتكلم أو الاديب هو الذى يخترع علاقة المشابهة ، وهى علاقة ذاتية تخيلية ، فهو ليس كامل الحرية فى هذا المجال . ومن هنا نجد القصة الشهيرة عن أبى تمام حين قال :

لا تسقنى ماء الحياة بذلة بل فاسقنى بالعز كأس الحنظل

فأرسل اليه أحد نقاده بغلام يحمل قدحا فارغا ويقول لأبى تمام : سيدى يقرئك السلام ، ويطلب اليك أن تملأ له هذا القدح من ماء الحياة . فقال أبو تمام : أبلغ سيدك أننى لن أملأ القدح حتى يأتينى بريشة من جناح الذل ، (يشير بذلك الى قوله تعالى : ((واخفض لهما جناح الذل من الرحمة))) . ولو كان علم البيان معروفا فى عهد أبى تمام لحرمنا ذلك من هذا الرد الذكى ، ولكان رد أبى تمام فى صورة تبصير للسائل بالقاعدة البيانية .

واما ((قيود التوارد)) فى نطاق المعجم فهى التى تجعل من الاحالة أن نقول : ((الشمال الجنوبى)) ، أو أن نكتب فى بيانات بطاقة التعريف ((أعزب وله ثلاثة أولاد)) ، أو ان نقول : ((أحمر مائل الى الحمرة)) . وهذه القيود نفسها هى التى تضحكنا مع قول القائل :

ان الكسائى وأصحابه يرقون بالنحو الى اسفل

مثل هذه المخالفة لقيود التوارد لا يمكن تبريرها ولن ينشا للدفاع عنها علم كعلم البيان .

الرباط د . تمام حسان